



باريس، ٢٠٠٧/٣/٩
الأصل: انجليزي

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع

الملخص

طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٧٦ م/ت ٧ من المدير العام "... أن يوافيه في دورته السادسة والسبعين بعد المائة بنسخة محسنة من خطة العمل العالمية وبتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذها...".

وتقدم هذه الوثيقة نسخة محسنة من خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ وتقريباً عن التقدم المحرز في تنفيذها. وبذلك فهي تفي بطلبات المجلس التنفيذي المذكورة أعلاه وتشرح التقدم الذي تم إحرازه منذ دورة المجلس الخامسة والسبعين بعد المائة.

القرار المقترح: الفقرة ٥.

١ - منذ الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي، درس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع النسخة المحسنة من خطة العمل العالمية (انظر الملحق ١). وتتضمن هذه النسخة إسهامات مستمدة من مشاورتين أجراهما الفريق في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ مع الوكالات الأخرى الراحية لأنشطة التعليم للجميع. ونتيجة للمشاروتين مع الشركاء خلال عام ٢٠٠٦ وتوصيات المجلس التنفيذي، خضعت خطة العمل العالمية لتغيير هام أدى إلى رفع مستوى الشعور بامتلاك الخطة لدى الأطراف المعنية كافة. وفيما يلي التغييرات التي تضمنتها النسخة المحسنة من خطة العمل:

- أصبحت الوثيقة الرئيسية أقصر وأكثر إيجازاً، وهي تشتمل على جداول تبين بمزيد من الوضوح الجوانب الأساسية، مثل آليات التنفيذ والمزايا المقارنة التي تتسم بها الوكالات الراعية؛
- وتم عرض المجالات الرئيسية الستة لدعم الجهود الوطنية لبلوغ أهداف التعليم للجميع في شكل جدول، بما يتيح بيان الغرض الرئيسي من خطة العمل العالمية بصورة أفضل تنظيمياً؛
- وتدعم الوثيقة الرئيسية بمجموعة تتألف من تسع وثائق يقصد بها تحديد الأساس المنطقي لخطة العمل العالمية وإتاحة عرض أكثر تفصيلاً للجوانب المتعلقة بالاستراتيجية والشراكة. وتم، إلى جانب ذلك، إضافة عدد من الجداول تبين، على سبيل المثال، البلدان التي ما زالت بعيدة كل البعد عن بلوغ أهداف التعليم للجميع، ومجالات عمل الوكالات الراعية فيما يخص كل هدف من أهداف التعليم للجميع؛
- ويجري الآن وضع جدول أشمل يبين الاحتياجات النسبية للبلدان فيما يتصل بكل هدف من أهداف التعليم للجميع. وهذه البيانات، التي سيجري تحديثها بصورة منتظمة، ستتيح تحليلاً أدق للاحتياجات بما ييسر مواءمة الدعم الخارجي اللازم مع الأولويات الوطنية في مجال التعليم للجميع.

٢ - رحب الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، في اجتماعه السادس الذي عقده في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بالشكل الراهن لخطة العمل العالمية، وطالب بالإسراع في تنفيذها على المستوى القطري، مؤكداً على ضرورة استخدام آليات التنسيق القائمة والاستفادة منها. كما كلف الفريق اليونسكو برصد التنفيذ وضمان استخلاص وتطبيق العبر المكتسبة من التجارب. وأوصى الفريق الرفيع المستوى أيضاً بتوجيه اهتمام خاص إلى مسألة تنمية القدرات من أجل تحقيق التعليم للجميع، وتحسين الاتساق بين الوكالات في هذا الصدد، وأوصى الوكالات الراعية بمواصلة التشاور فيما بينها بصورة منتظمة بغية ضمان تنفيذ الخطة وتطويرها بأسلوب دينامي في المستقبل. ومن المقرر عقد المشاورة المقبلة في هذا الإطار في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣ - وفيما يلي الخطوات التي نتجت عن تنفيذ خطة العمل العالمية على المستوى القطري منذ انعقاد اجتماع الفريق الرفيع المستوى في القاهرة:

- إقامة الروابط مع عملية إصلاح الأمم المتحدة: تُدرس داخل الأمانة الآن مسألة الروابط بين تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وبين خطة العمل العالمية. وواضح أن البلدان الرائدة التي اختيرت للمشاركة في برنامج إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تكون من بين البلدان التي سيجري فيها تنفيذ مبكر لخطة العمل العالمية. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى التحول المزمع إلى اتباع أسلوب البرنامج القطري المنفرد للأمم المتحدة؛ وهو ما يتوافق تماماً مع ما يُزعم تحقيقه من خلال خطة العمل العالمية فيما يخص قطاع التربية. كذلك ينبغي تسخير الدور المعزز للمنسق المقيم، الذي أشار إليه تقرير الأمم المتحدة، لدعم تنفيذ خطة العمل العالمية على المستوى الوطني في إطار استراتيجية واضحة لإدراج الشواغل القطاعية في برنامج موحد للأمم المتحدة.

■ الامتلاك الجماعي لخطة العمل العالمية: تناولت المشاورات التي دارت في عام ٢٠٠٦ بين الوكالات الشريكة مسألة الامتلاك الجماعي لأهداف التعليم للجميع الستة بما يمكن كل وكالة من الوكالات الراعية الخمس من الاضطلاع بمسؤولية تنفيذ خطة العمل العالمية على المستوى القطري. ويلزم الآن تحديد هذه العملية بوضوح أكبر من حيث جوانب التنفيذ في البلدان التي ستنفذ فيها الخطة أولاً. وستجرى مجموعة من المشاورات، ابتداءً من شباط/فبراير ٢٠٠٧، للمضي قدماً في هذه العملية.

■ الروابط مع استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على الصعيد الوطني: استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على الصعيد الوطني هي من وسائل التخطيط التربوي لليونسكو، ومن شأنها أن تساعد على تعزيز التعاون من أجل دعم الأنشطة الوطنية الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال التعليم للجميع. وستجري إدارة الاستراتيجية والخطة بأسلوب موحد في البلدان التي أصبحت الاستراتيجية فيها أداة لتنسيق عمل قطاع التعليم. وفي هذا السياق، ستكون الاستراتيجية بمثابة وسيلة لتقديم إسهام اليونسكو الاستراتيجي في الآليات التعاونية على المستوى القطري، وذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات التوجيهية الخاصة بنظم التعليم والدعم الذي يقدمه الشركاء.

■ روابط أوسع: إن برنامج التعليم للجميع وقطاع التعليم بوجه عام لا ينفصل أحدهما عن الآخر على المستوى القطري. ويجب مراعاة الصلات التي تربطهما بكل من استراتيجية التنمية الوطنية والعمليات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية والتقدم نحو زيادة فعالية المعونة (إعلان باريس). كذلك فإن العمليات التي أقامتها مبادرة المسار السريع في بعض البلدان ستكون لها، هي الأخرى، أهمية في تنفيذ خطة العمل العالمية. وفي هذا السياق، سيكون الاتفاق القائم بين اليونسكو والمحفل الاقتصادي العالمي بشأن "الشراكات من أجل التعليم" بمثابة آلية فعالة لتعزيز النهج القطري الرامي إلى تحسين الشراكة من أجل إصلاح التعليم والتنمية.

٤ - وفيما يلي الخطوتان الفعليتان اللتان سيجري اتخاذهما بالتعاون الوثيق مع الشركاء في مجال التعليم للجميع:

■ تحديد البلدان التي سيجري فيها التنفيذ الأولي، مع التركيز على البلدان الرائدة المختارة لتطبيق عملية إصلاح الأمم المتحدة، ثم التركيز على البلدان ذات الاحتياج الخاص لزيادة التنسيق؛ وستؤدي هذه العملية إلى بث الشعور بالامتلاك الكامل للخطة لدى التشاور الوثيق مع هذه السلطات؛

■ تحقيق اتساق خطة العمل العالمية على الصعيد القطري مع الترتيبات والآليات الوطنية القائمة، مما يبيّن بوضوح القيمة التي ستضيفها خطة العمل هذه.

مشروع القرار المقترح

٥ - على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكر بقراره ١٧٥ م/ت/٧،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٧٦ م/ت/٩،

٣ - وإذ يؤكد من جديد على أهمية تعجيل وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة وغيرها من الأهداف الإنمائية الخاصة بالتعليم،

٤ - ويرحب بالتغييرات التي أدخلت على خطة العمل العالمية لمراعاة الشواغل المحددة التي أعرب عنها المجلس التنفيذي والمشاركون في الاجتماع السادس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، الذي عُقد في القاهرة بمصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

٥ - وإذ حث المدير العام على مواصلة تحسين وتطوير مشروع خطة العمل العالمية بتعزيز تبنيتها الجماعي من خلال التشاور المنتظم القائم فيما بين الوكالات الخمس الأصلية الراعية للتعليم للجميع لكي تبقى الخطة إطاراً تنسيقياً دينامياً ولكي يتسنى توسيعها بحيث تشمل شركاء آخرين في التعليم للجميع،

٦ - ويلاحظ أن خطة العمل العالمية تتماشى مع عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأنها ستركز جهودها أكثر فأكثر على التنفيذ على المستوى القطري، بما في ذلك في البلدان الرائدة التي اختيرت لتنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة،

٧ - ويلاحظ أيضاً الترحيب الذي حظيت به النسخة المحسنة من خطة العمل العالمية إبان الاجتماع السادس للفريق الرفيع المستوى،

٨ - ويرحب بالجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق على المستوى القطري بين خطة العمل العالمية واستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على الصعيد الوطني،

٩ - ويرحب أيضاً بالاتفاق الجديد بشأن "الشراكات من أجل التعليم" المعقود بين اليونسكو والمحفل الاقتصادي العالمي،

١٠ - يدعو المدير العام إلى موافاة المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين بعد المائة بتقرير أولي عن تنفيذ خطة العمل العالمية على المستوى القطري.

الملحق

التعليم للجميع



خطة العمل العالمية :
تحسين الدعم المقدم للبلدان من أجل تحقيق
أهداف التعليم للجميع

منطلق لتعزيز الجهد الجماعي للوكالات الراعية للتعليم للجميع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ~ اليونيسكو ~ صندوق الأمم المتحدة للسكان ~
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ~ البنك الدولي

تصدير

لماذا خطة عمل عالمية من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع؟

يمثل التعليم عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة وضرورة لازمة لتحقيق أهداف التنمية الدولية. وللتعليم والتعلم بكافة أنواعهما دور أساسي في جعل التغيير الذي تقتضيه التنمية على الصعيدين المجتمعي والفردى ممكناً، مما يمهد لظهور إمكانيات جديدة وأفاق جديدة وعلاقات جديدة. وعلى ذلك تترابط على نحو وثيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف العريضة للتنمية والجهود التي تبذل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع؛ فتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع له أثر فعال في الحد من الفقر وإنجاز جميع بنود جدول الأعمال الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية. كما أن التعليم يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ويقوم عليه الأمل في استنهاض وشحن قدراتنا كبشر.

وقد نظمت خمس وكالات متعددة الأطراف من وكالات منظومة الأمم المتحدة – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي – مؤتمر جومتبيين العالمي حول التعليم للجميع في عام ١٩٩٠ والمنتدى العالمي للتربية الذي عقد في داكار في عام ٢٠٠٠، وروجت لهذه الرؤية على الصعيد الدولي.

وقد شهد العالم منذ منتدى داكار تقدماً حثيثاً على طريق تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين في البلدان ذات الدخل المنخفض. بيد أن العمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع لم يكن كافياً ولم يتم بالسرعة المطلوبة بحيث ينجز في مواعيده المحددة، وبالأخص في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، وجنوب وغرب آسيا، والدول العربية. فليس فقط لم يتحقق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم عام ٢٠٠٥ كما كان مقرراً، بل أن هذه المساواة قد لا تتحقق في ٨٦ بلداً حتى بحلول ٢٠١٥. ويظل خمس سكان العالم من البالغين – ٧٧١ مليون نسمة – يعانون من الأمية. كما لا يزال هدف تحسين التعليم على المستوى الابتدائي يمثل مشكلة كبرى في العالم أجمع، يفاقم منها وجود نقص خطير في المعلمين المدربين والمؤهلين ولا سيما من الإناث.

وبغية التصدي لهذا الوضع، تصافرت جهود المجتمع الدولي في مجال تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان ذات الحاجة. فعلى صعيد الدعم المالي، ظهر في عام ٢٠٠٥ توجه نحو زيادة حجم المساعدة المالية بعد أن شهدت تسعينات القرن المنصرم تراجعاً في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للتعليم. ومن المرجح أن يزداد حجم المساعدة المخصصة للتعليم الأساسي مع زيادة إجمالي المساعدة المقدمة للتعليم ككل، ولكن ينبغي مضاعفة حصته حتى تصل إلى ٧ مليارات دولار في السنة وهو المبلغ المقدر اللازم لتحقيق هدي تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين. كما أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يوفر مجالاً إيجابياً لتطبيق خطة العمل العالمية هذه، التي تهدف، مثلها مثل جهود الإصلاح الحالية، إلى تحقيق المزيد من الاتساق والفعالية في عمل الوكالات، موفرة في الوقت ذاته إطاراً قطاعياً لتطبيق مبادئ الإصلاح. وتوجد علاقة تآزر مماثلة بين هذه الخطة وأهداف إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة.

ويلاحظ الآن في البلدان التي لا تزال تعاني من نقص كبير في مجال التعليم للجميع عزيمة سياسية قوية لإصلاح الوضع. وتعزيزاً لهذا التوجه، فإن من الضروري – بعد مضي ٦ سنوات على الالتزام الأول بالأهداف الستة للتعليم للجميع – بث طاقة جديدة في حركة التعليم للجميع والعمل على تصافر الجهود وتكاملها خلال السنوات العشر المتبقية على الموعد المحدد في عام ٢٠١٥. ويتطلب هذا الأمر التزاماً كاملاً من كافة الأطراف المعنية بالتعليم للجميع، ولا سيما من الوكالات الخمس الراعية، مع التأكيد على ضرورة تحديد دور ومسؤولية كل واحدة منها في هذا المجال تحديداً واضحاً. ولهذا الغرض تم إعداد خطة العمل العالمية استناداً إلى الميزة المقارنة لكل وكالة، وتنسيق الأنشطة الرامية إلى دعم الخطط القطرية لقطاع التعليم الوطني من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

أهداف التعليم للجميع

- (١) توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً؛
- (٢) العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد، مجاني وإلزامي، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، وأطفال الأقليات الإثنية؛
- (٣) ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة؛
- (٤) تحقيق تحسن بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛
- (٥) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع بتعليم أساسي جيد والتحصيل الدراسي فيه؛
- (٦) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم والغايات المتصلة بها

الهدف ٢ - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية ٣: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي

- ٦ - معدلات التسجيل الصافية في التعليم الابتدائي (اليونسكو)
- ٧ - نسبة التلاميذ الذين يبدأون من الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس (اليونسكو)
- ٨ - نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة (اليونسكو)

الهدف ٣ - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

- ٩ - نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي (اليونسكو)
- ١٠ - نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة مقارنة بالذكور من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة (اليونسكو)
- ١١ - نسبة النساء في سوق العمل المأجور في القطاع غير الزراعي (منظمة العمل الدولية)
- ١٢ - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (الاتحاد البرلماني الدولي)

الوثيقة الأولى لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع

لمحة عامة

الصفحة

٦	ظروف التعليم للجميع
٦	التقدم المحرز والتحديات المطروحة في مجال التعليم للجميع
٨	زخم مؤات وفرص سانحة على الصعيد الدولي
٩	الغرض من خطة العمل العالمية
١٢	غايات العمل وأولوياته
١٢	الغايات
١٤	مجالات الدعم الرئيسية
١٨	من الإطار الدولي إلى العمل الوطني: المبادئ التوجيهية والآليات التنفيذية

تتألف خطة العمل العالمية للتعليم للجميع في مجملها من عشر وثائق. وهذه الوثيقة الأولى لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع وثيقة قائمة بذاتها تتضمن العناصر الأساسية لهذه الخطة وأهدافها.

أما الوثائق الداعمة، التي تشير إليها الوثيقة الأولى عند الاقتضاء، فإنها تقدم مزيداً من التفاصيل والشروح والبيانات التي تدعم تطبيق خطة العمل. وهذه الوثائق هي التالية:

الوثيقة الثانية لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: الخلفية والسياق والتركيز

الوثيقة الثالثة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: الشراكات الدولية في برنامج التعليم للجميع

الوثيقة الرابعة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: التوجهات الاستراتيجية للوكالات الراعية للتعليم للجميع

الوثيقة الخامسة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: توفير الدعم للتعليم للجميع من الوكالات الراعية الخمس

الوثيقة السادسة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: مجالات الدعم الرئيسية على الصعيد الوطني

الوثيقة السابعة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: تحسين التنسيق على الصعيد العالمي

الوثيقة الثامنة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: وضع تنسيق التعليم للجميع موضع التطبيق على الصعيد القطري

الوثيقة التاسعة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: المؤشرات والحالة والدعم على الصعيد القطري

الوثيقة العاشرة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع: جدول زمني إرشادي

ظروف التعليم للجميع

١ - إن التنمية البشرية المستدامة تتطلب تغييراً على المستوى المجتمعي وعلى المستوى الشخصي، وهي عملية يعد التعلم والتعليم من مقوماتها الأساسية. والرؤية التي يقوم عليها التعليم للجميع هي العمل على أن يوفر لكل فرد تعليم أساسي جيد، يمكن الأطفال والشباب والكبار من انتهاز الفرص الجديدة المتاحة، والتحول إلى مواطنين فاعلين، والمبادرة إلى إحداث تغيير إيجابي وتدبير شؤونهم وإدامته. وتوفر الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، برنامجاً إنمائياً أساسياً تربطه بأهداف التعليم للجميع صلات متفاعلة متآزرة. ولكلا التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية أجل زمني واحد - ٢٠١٥ - وكلاهما يستهدفان تعزيز التعاون الدولي دعماً للخطط الإنمائية للحكومات الوطنية.

٢ - وقد بدأت حركة التعليم للجميع الحالية في عام ١٩٩٠ مع انعقاد مؤتمر عالمي عن التربية في جومتين، شارك فيه ممثلون عن الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني. وقد دعت إلى عقد هذا المؤتمر خمس وكالات راعية متعددة الأطراف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف والبنك الدولي)، وصدر عن هذا المؤتمر إعلان جومتين الذي أفضى إلى تعهد البلدان وشركاء التنمية بإنجاز تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم الجيد في هذا الصدد، تبين أن العديد من البلدان لن تتمكن في الواقع من تحقيق هذا الهدف ضمن الفترة المقترحة. ونظمت الوكالات الشريكة الراقية الخمس منتدى عالمياً للتربية من أجل متابعة هذه المسألة، واستعرض فيه التقدم المحرز، وجددت فيه رؤية التعليم للجميع، واتفقت البلدان والوكالات/المنظمات المشاركة على اعتماد مجموعة متكاملة مؤلفة من ستة أهداف للتعليم للجميع.

٣ - وتمثل أهداف داكار الستة هذه أشمل وأطمح الأهداف التي اتفق المجتمع الدولي على السعي إلى تحقيقها في مجال التعليم. ويندرج إعلان الألفية والأهداف الإنمائية المرتبطة به في الجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً، وقد اتفق رؤساء الحكومات والوكالات في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على هذا الإعلان الذي وفر إطاراً دولياً شاملاً في هذا المجال. وتضمنت الأهداف الإنمائية للألفية هدفين من أهداف داكار الستة، وهما إنجاز تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية بحلول عام ٢٠٠٥. ولذلك أصبح التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع يتداخل أكثر فأكثر مع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبرز هذا النهج بمزيد من الوضوح إسهام التعليم في التنمية الشاملة، ويؤكد من جديد على الأسباب الداعية إلى الاستثمار في التعليم من حيث هو محرك رئيسي لعملية التنمية وحق من حقوق الإنسان في الوقت نفسه.

التقدم المحرز والتحديات المطروحة في مجال التعليم للجميع

٤ - على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة التي اعتمدت عام ٢٠٠٠، فإن بلوغ هذه الأهداف لا يزال بعيد المنال^(١). ومع الاعتراف بالإنجازات والمبادرات الإيجابية التي تحققت

^(١) لا تعاود الخطة عرض تفاصيل الوضع الراهن للتعليم للجميع في العالم كما أنها لا تناقش التحديات الكبرى التي تواجه تنفيذه - فهذه النقاط موثقة بصورة كافية في التقرير العالمي السنوي لرصد التعليم للجميع الذي يتضمن من البيانات والتحليلات ما يعطي دفعة قوية للنشاط التنسيقي الذي تقترحه خطة العمل العالمية.

حتى الآن، فإن الحكومات والمجتمع الدولي يدركون تماماً التحديات المطروحة والاحتمال القائم بألا يتسنى بلوغ أهداف التعليم للجميع في عام ٢٠١٥ على المستوى العالمي. وكان التخلف عن تحقيق أول هذه الأهداف - تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٠ - بعد مضي ست سنوات على منتدى داكار مؤشراً واضحاً على ضرورة القيام بنشاط أكثر تضافراً وتنسيقاً.

٥ - وبذل المجتمع الدولي جهوداً أكبر لزيادة المعونة والاستثمار في مجال التعليم للجميع، ولكن لا يزال هناك فجوة مالية هامة. ولئن كان من المتوقع أن تزداد المعونة المقدمة للتعليم الأساسي مع ازدياد المعونة الإجمالية المقدمة للتعليم، فإن حصته يجب أن تتضاعف إذا ما أريد لها أن تصل إلى المبلغ السنوي المقدر بـ ٧ مليارات دولار الضروري لكي يتحقق هدفا تعميم التعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين.

التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع منذ عام ٢٠٠٠ - مؤشرات رئيسية

- التحاق نحو ٢٠ مليون تلميذ جديد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي غرب آسيا بالمدارس الابتدائية.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في أكثر من ٤٧ بلداً.
- ازدياد عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية.
- زيادة ملحوظة في عدد تلاميذ التعليم الثانوي - وزيادة عدد تلاميذ التعليم الابتدائي بأكثر من أربعة أمثال.
- ازدياد الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل الوطني في نحو ٧٠ بلداً من البلدان المشمولة بالاستقصاء البالغ عددها ١١٠ بلدان.

التحديات العاجلة المطروحة أمام التعليم للجميع

- إعطاء الأطفال فرصة للانطلاق في الحياة: يتعين على السياسات أن توفر للتعلّم المبكر بيئة صحية وحافزة تهيئ الأطفال، ولا سيما الأطفال الأقل حظاً، للاستفادة القصوى من المدرسة عندما يلتحقون بالتعليم الابتدائي.
- تعجيل الالتحاق بالتعليم النظامي: لا يزال هناك نحو ٧٧ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس، وتمثل الفتيات نسبة ٥٧٪ منهم. وهناك العديد من الأطفال الذي يسجلون في المدارس ولكنهم لا يحضرون الدروس بانتظام.
- تيسير الانتفاع بالتعليم الجيد وإتاحة إتامه للأطفال البالغ عددهم ٤٣ مليوناً الذين يعيشون في أوضاع متأثرة بالنزاعات ومتسمة بالهشاشة.
- تخفيف الأعباء المالية عن أفقر الفئات: تمثل التكاليف الملقاة على عاتق الأسرة عائقاً كبيراً يحول دون التحاق الفقراء بالمدارس، ولا تزال تدفع رسوم مدرسية في المستوى الابتدائي في ٨٩ بلداً من بين البلدان المائة والثلاثة التي شملها الاستقصاء.
- إيلاء العناية اللازمة لمحو أمية الكبار: يجب أن تنص سياسات محو الأمية صراحة على توسيع نطاق برامج محو أمية الشباب والكبار وخلق بيئة تعلّم خصبة، مع زيادة ميزانياتها.

- الاهتمام بالقضايا الجنسانية في كل مراحل التعليم: ثمة حاجة عاجلة إلى تذييل العقبات التي لا تزال تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم، وإلى التصدي أيضاً لقضايا المساواة بين الجنسين في البيئة المدرسية.
- تحسين نوعية التعليم: لن يكون للتحاق بالمدرسة أو ببرامج تعليم الكبار التأثير الإيجابي المنشود ما لم يكن التعليم عالي الجودة ويزود الملتحقين به بمعارف ومهارات يمكنهم استخدامها.
- تمثل زيادة الموارد المخصصة لتحقيق أهداف التعليم للجميع تحدياً دائماً، سواء أكانت هذه الموارد تستمد من الميزانيات الداخلية أم من المعونة الخارجية.
تقدم الوثيقة الثانية لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع مزيداً من التفاصيل عن هذه التحديات

زخم مؤات وفرص سانحة على الصعيد الدولي

٦ - تأتي خطة العمل العالمية في وقت يتميز فيه الوضع الدولي بوجود زخم مؤات وفرص سانحة ضمن الإطار الأوسع لتنمية التعليم للجميع. فقد شهد عام ٢٠٠٥ خطوات هامة إلى الأمام والتزامات قوية لصالح التنمية العالمية، حيث باتت قضايا التنمية تدرج بصورة أكبر في جداول الأعمال الاجتماعية السياسية، وتقدم التزامات محددة بتوفير معونات جديدة. وقد حظي التعليم بشكل عام والتعليم للجميع بشكل خاص بموقع مركزي في هذه الالتزامات، التي تشمل ما يلي (انظر أيضاً الوثيقة الثانية لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع):

- لقد عمدت القمة العالمية التي انعقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى تقييم التقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأكدت من جديد على التعليم للجميع بوصفه عنصراً أساسياً في الجهود الإنمائية الأوسع.
- ويوفر توافق آراء مونتيري اتفاقاً بشأن الالتزامات المتبادلة بين الجهات المانحة والبلدان النامية.
- كما أن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٥، يقدم طرائق جديدة للتوفيق بين المعونة والعمليات الإنمائية المنفذة على الصعيد القطري.
- ويمثل إصلاح الأمم المتحدة مسألة عاجلة وشاغلاً شاملاً، إذ إنه يتيح نشوء طلبات جديدة وفرص جديدة للعمل المنسق. وهو يرمي إلى تحسين الاتساق في شتى وكالات منظومة الأمم المتحدة وسيفضي إلى وضع برنامج موحد على الصعيد القطري. وتبين خطة العمل العالمية للتعليم للجميع هذه المقاصد وتطبق عملياً النداءات الموجهة بشأن تنسيق العمل وزيادة الفعالية لدى وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وتعتمد خطة العمل العالمية للتعليم للجميع على الجهود القائمة التي يبذلها شركاء التعليم للجميع. فقد قطعت الحكومات على نفسها منذ منتدى داكار العالمي بشأن التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠، المزيد من التعهدات بتحقيق التعليم للجميع من خلال القيام بدور قيادي أكبر والتعبير عن التزام سياسي أقوى من أجل بلوغ هذه الغاية. وتقوم الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف (الوكالات الخمس الراعية للتعليم للجميع بالإضافة إلى وكالات أخرى^(١)) برفع مستوى المساعدة وتعزيز التعاون التقني، وصار لعملية التعليم للجميع مكانة أكبر في الخطط الإنمائية. وثمة مبادرات دولية متميزة ولكنها ذات أهداف مماثلة، وبعض الأنشطة التي تستهدف جوانب محددة من عملية التعليم للجميع، وهذه المبادرات والأنشطة تسمح بالفعل باستقطاب الالتزامات الدولية؛ كما أن عملية التعليم للجميع تستفيد من العلاقات المتميزة مع شبكات المجتمع المدني^(٢). ويأخذ العمل العالمي الرامي إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع أشكالاً متعددة؛ في حين توفر خطة العمل العالمية وثيقة مرجعية لزيادة تنسيق المبادرات، مثل مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، ومبادرة المسار السريع، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والبرنامج العالمي للثقافة في مجال حقوق الإنسان، ومبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، ومبادرات عديدة أخرى (انظر الوثيقة الثالثة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع).

٨ - ويمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب شراكة تتسم بأهمية متزايدة فيما يخص دعم برنامج التعليم للجميع. ولهذا التعاون سمة إيجابية خاصة تتمثل في تشاطر التجارب التي تجري في ظروف متشابهة من حيث التحديات والفرص والقيود. ومن شأن اتباع أسلوب أكثر منهجية وأوسع نطاقاً في تناول هذا التعاون، بدعم جزئي من البلدان المانحة، أن يتيح فرصاً أكبر للمبادلات وللتعلم المتبادل من خلال مجموعة من المنتديات والآليات تشمل مجموع البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. وقد قطعت هذه المجموعة عهداً بمواصلة التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال التعليم للجميع، واستخدام خبرتها لمساعدة البلدان النامية الأخرى الأقل نجاحاً في هذا المجال على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

الغرض من خطة العمل العالمية

٩ - يرمي الشركاء من خلال صياغة خطة العمل العالمية للتعليم للجميع إلى تحسين تنسيق الدعم المقدم إلى البلدان من أجل تحقيق أهداف داكار الستة، ولا سيما أكثر البلدان احتياجاً في مجال التعليم للجميع (انظر الوثيقة التاسعة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع). وتُلزم الخطة الجهات الشريكة الخمس الراعية لأنشطة التعليم للجميع بقيادة هذا الدعم المنسق بما يتوافق مع المزايا المقارنة لكل منها وفي إطار

^(١) من ضمن الشركاء الآخرين الذين يبدون التزاماً بالتعليم للجميع، نذكر الجهات التالية: (١) الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) من خلال تعبئة البرلمانيين من أجل تعزيز التعليم للجميع والتشريعات والميزانيات التعليمية؛ (٢) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الطفل، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، فيما يخص مسألة الحق في التعليم للجميع؛ (٣) منظمة العمل الدولية (ILO) فيما يخص عمل الأطفال وأوضاع المعلمين؛ (٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) فيما يخص تعليم الأطفال اللاجئين والمهجريين؛ (٥) منظمة الصحة العالمية (WHO) فيما يخص التربية الصحية (بما يشمل فيروس ومرض الأيدز)؛ (٦) برنامج الأغذية العالمي (WFP) من خلال برنامج التغذية المدرسية؛ (٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فيما يتعلق بالتربية البيئية.

^(٢) يرد شرح للصلات التي تربط بين التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية وعقد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية في الكتيب المعنون *Linkages between the Global Initiatives in Education* (التعليم من أجل التنمية المستدامة على صعيد التطبيق، الوثيقة التقنية ١ - ٢٠٠٥)، اليونسكو، باريس.

الوسائل والآليات القائمة في مجال تنسيق المساعدة الإنمائية. وتستتبع خطة العمل العالمية هذه دعماً لأهداف التعليم للجميع الستة في حد ذاتها، وكذلك بوصفها أهم إسهام لحركة التعليم للجميع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويظهر الرسم البياني الوارد في نهاية هذه الوثيقة الطريقة التي تستخدمها خطة العمل العالمية للتعليم للجميع من أجل النهوض بالأنشطة المنسقة على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠- وتتفق الأطراف المعنية بالتعليم للجميع، على كل مستوى، على أن موطن التركيز الرئيسي للعمل الرامي إلى تحقيق أهداف داكار هو البلد المعني - مع ضرورة توافر قيادة حكومية واضحة، وخطة محكمة البناء لقطاع التعليم، وتعبئة جميع الأطراف المعنية للمشاركة في الخطة - عملاً بشعار "بلد واحد - خطة واحدة". وستوفر الخطط الوطنية لقطاع التعليم الإطار اللازم للتخطيط وللدعم الدولي؛ وستحدد أولويات التعليم للجميع ضمن هذه الخطط، مع الاهتمام أيضاً بالإطار الأوسع لاستراتيجيات التنمية الوطنية.

١١- وتتمثل الأهداف المحددة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع في ما يلي:

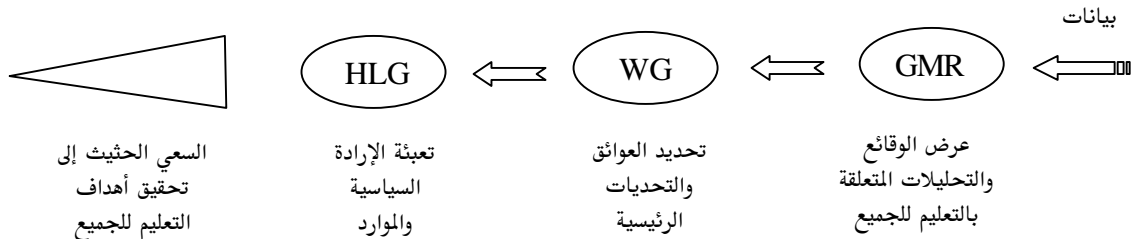
- توفير إطار لقيام تعاون مستمر ومتزايد بين الشركاء الدوليين المعنيين بعملية التعليم للجميع، يساعد على تحقيق تكامل أكبر في الجهود التي تبذل لدعم عملية تحقيق أهداف التعليم للجميع على المستوى الوطني؛
- تحديد مجالات التعليم الرئيسية التي ينبغي أن تقوم فيها الوكالات الشريكة بتوفير الدعم لمختلف فئات البلدان، ولكل بلد على حدة عندما تجري مراجعة خطط البلد المعني. (انظر أدناه الوثيقة السادسة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع)؛
- تحديد أدوار الوكالات الشريكة ومسؤولياتها، بناء على المزايا المقارنة لكل منها، وضمن نهج مشترك لتوفير الدعم لمختلف فئات البلدان ولكل بلد على حدة عندما تجري مراجعة خطط البلد المعني (انظر أدناه الوثيقة الرابعة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع)؛
- إعداد قائمة بـ"موفري الخدمات" تستوفى بانتظام وتبين المزايا المقارنة للوكالات فيما يخص رسم السياسات والبرمجة والخدمات التقنية واللوجستية والترويج وغير ذلك من أشكال الدعم الخارجي للتعليم في مختلف فئات البلدان (انظر الوثيقة الخامسة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع)؛
- وضع استراتيجيات وآليات تنفيذية للإسهام على الصعيد القطري في إضفاء السلاسة على الدعم المشترك الذي تقدمه الوكالات الشريكة لخطط وطنية محددة في قطاع التعليم (انظر أدناه)؛
- وضع المزيد من الآليات للرصد المشترك وإعداد التقارير المشتركة عن الأداء في عملية التعليم للجميع، وللتشارك في استعراض التقدم المحرز على نحو منتظم من أجل تعزيز اتخاذ القرارات بشأن أنسب التدابير لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع (انظر أدناه).

١٢- وسيكون تنسيق العمل على المستوى الوطني نتيجة للالتزام بحوار منتظم ومركز وعالي الجودة، على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، تلتزم الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف بمراعاة درجة أكبر من التنسيق والاتساق والتوافق مع الأولويات الوطنية في إطار العمليات الإنمائية الأوسع

نطاقاً، لا سيما إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وعلى المستوى الدولي، سيضمن شركاء التعليم للجميع أن تكون جداول الأعمال متممة بالتكامل والتعاقد. كما أن تشاطر الخبرات على الصعيد الإقليمي يرسي أساساً منتجاً وملائماً للأنشطة الرامية إلى تحقيق الاتساق والتي تتيح فيها الظروف المتشابهة اعتماد نهج مشتركة لمتابعة عملية التعليم للجميع.

١٣- وتعرض الوثيقة السابعة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع مسؤوليات تنسيق جهود التعليم للجميع في مجملها، مع التركيز على دور اليونسكو في إطار التعاون مع الوكالات الأخرى الراعية لأنشطة التعليم للجميع. وتتمثل أهداف التنسيق العالمي في الحفاظ على الالتزامات وعلى الزخم السياسي لدى المجتمع الدولي بغية دعم تحقيق أهداف التعليم للجميع على الصعيد الوطني. أما الميادين والفعاليات التي يتسنى من خلالها تعزيز الحضور الدولي، بالإضافة إلى وضع جدول زمني يُسترشد به، فيرد ذكرها في الوثيقة العاشرة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع.

تحقيق التكامل في الآليات الدولية للتعليم للجميع : دورة سنوية



GMR = التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع
WG = فريق العمل المعني بالتعليم للجميع
HLG = الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع

الاستفادة من خطة العمل العالمية

تستخدم هذه الخطة باعتبارها:

قاعدة للتعاون على الصعيد الدولي، تحدد مجالات العمل والمسؤوليات المرتبطة بها؛

وثيقة مرجعية تفيد في تنظيم العمل على المستوى الوطني فيما بين الشركاء في عملية التعليم للجميع، بحيث يكون الدعم المقدم للقيادة الوطنية ولتنفيذ التعليم للجميع دعماً مناسباً وفعالاً وكفؤاً وقائماً على تحديد واضح للمزايا المقارنة لكل وكالة في البلد المعني.

غايات العمل وأولوياته

١٤- من وجهة النظر العملية، ترمي الغايات التي حددتها الوكالات الشريكة إلى مساعدة البلدان على انتهاز المسار الذي يتيح تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة وكذلك العناصر المتعلقة بالتعليم والقضايا الجنسانية في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المقترح لإنجاز ذلك. كما أن الدعم الخارجي المطلوب لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج سليمة في مجال التعليم يمكن أن يكون شديد التعقيد وواسع النطاق. وحسب ما تشير إليه أهداف دكار الستة، يمكن أن يمتد الدعم اللازم من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم الثانوي وما بعدها، مروراً بمرحلة التعليم الابتدائي. كما أنه يشمل التعليم المدرسي النظامي والتعلم غير النظامي. ويرمي هذا الدعم إلى ضمان جودة التعليم، وإزالة أوجه التفاوت، وتعزيز التعلم الفعال. كما أنه يرمي إلى تمويل النظام التعليمي وقطاع التعليم على أساس ملائم ومضمون ومستدام. وبالنظر إلى تنوع الدعم الخارجي المطلوب وكثافته، فمن البديهي أن يكون للوكالات أولوياتها وتفضيلاتها من حيث المجالات التي يمكنها أن تقدم فيها أفضل دعم ممكن بناءً على مواطن قوتها وقدراتها وكفاءاتها واختصاصاتها كمنظمة.

١٥- وتُعد القيادة الحكومية عنصراً مركزياً في تنسيق أنشطة التعليم للجميع على المستوى القطري، إذ إنها توحد جهود الأطراف المعنية حول خطة وطنية لقطاع التعليم. وتقتصر خطة العمل العالمية هذه استخدام وتعزيز المحافل القائمة التي يمكن التنسيق في إطارها مثل منتديات التعليم للجميع، وعمليات الأمم المتحدة (كالتقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة)، وتجمعات الشركاء الخارجيين (حول استراتيجيات الحد من الفقر، والنهوض القطاعية الشاملة، ومبادرة المسار السريع) وغير ذلك من الشبكات. كما أن المنتديات الإقليمية يمكن أن تفيد في تحسين التنسيق دعماً للجهود المبذولة على المستوى الوطني.

الغايات

١٦- لقد حدد إطار عمل دكار غايات كمية ومحددة الأجل لثلاثة من أهداف التعليم للجميع الستة، وأوصى بأن تضاف إليها غايات أخرى على الصعيد القطري:

يتعين على كل بلد أن يحدد أهدافه وغاياته المتوسطة الأجل والمهل الزمنية الخاصة به في نطاق الخطط الوطنية القائمة أو الجديدة في مجال التعليم، وذلك من خلال التشاور مع جميع أصحاب الشأن في مجال التعليم وبمساعدة المجتمع الدولي على نطاق أوسع ومن خلال آليات لمتابعة التعليم للجميع. (ص ١٥)

١٧- وثمة أسباب أخرى تدعو إلى تعزيز الغايات الوطنية، منها: وضع الظروف في الاعتبار، وبناء إحساس محلي قوي بتبني الأنشطة، وإشراك عدد كبير من الأطراف المعنية المحلية في عملية وضع الغايات ومتابعتها، وكذلك استخدامها في عمليات الترويج. كما أن ربط الغايات بالتخطيط وتخصيص الموارد ينبغي أن يكون مباشراً على المستوى الوطني أكثر منه في المستويات الأخرى. وتوفر المجالات الرئيسية التي يقدم فيها الدعم على المستوى الوطني (انظر أدناه) إطاراً يمكن أن تستخدمه الوكالات المتعددة الأطراف لتحديد الغايات ورصد الأنشطة.

١٨- ولا بد من مساءلة المجتمع الدولي على حصته في تحقيق أهداف التعليم للجميع وممارسة ضغط قوي للحصول على مزيد من الالتزام والعمل. ومن خلال تحديد مجالات العمل المتكاملة، تعد خطة العمل هذه أيضاً بمثابة دليل يستعان به في رصد نطاق وفعالية ما يقدم من دعم للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع.

مجالات الدعم الرئيسية

التعليق	الهدف	مجال الدعم الرئيسي
إن استراتيجيات التنمية الوطنية، سواء كانت دراسة من دراسات استراتيجية الحد من الفقر أو خطة وطنية، تظل عنصراً محورياً في كل المساعدات المقدمة في مجال التخطيط. ويُعد تعزيز القيادة الوطنية في مجال التعليم أمراً بالغ الأهمية من أجل تنسيق الدعم الدولي بصورة أفضل على الصعيد الوطني وضمان اتساق التخطيط وتحديد الأولويات في الأجل الطويل.	ستسعى الوكالات الراعية للتعليم للجميع إلى التأثير على عملية إعداد وتنفيذ التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحيث تصبح عملية متسقة تحقق التكامل بين البرامج المتعددة الأطراف وتستوعب مجال التعليم بكافة أبعاده وتدعم الاستراتيجيات الوطنية. كما ستسعى الوكالات الراعية بالمثل إلى دفع استراتيجيات الحد من الفقر وغيرها من العمليات الخاصة باستراتيجيات التنمية الوطنية في نفس الاتجاه.	المجال الرئيسي ١: تعزيز القيادة الوطنية
يفترض تحقيق أهداف التعليم للجميع وجود القدرات الكافية، سواء على مستوى المدارس والمجتمع المحلي أو على مستوى إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي أو فيما يتعلق بالقدرات الإدارية في وزارات التعليم. وتتفق الأطراف المعنية بالتعليم للجميع على الأهمية البالغة لتنمية القدرات بوصفها أساساً هاماً لتحقيق التقدم. وسوف يتسنى بصفة خاصة من خلال تنمية القدرات تلبية احتياجات التوسع في تطبيق التجارب الناجحة، واستخدام القدرات الموجودة على نحو أفضل، وتبني الممارسات الجيدة.	وضع نهج متكامل لتنمية القدرات وعملية لتنفيذ هذا النهج - مشروع مشترك بين الوكالات الراعية للتعليم للجميع.	المجال الرئيسي ٢: بناء القدرات
التعليم للجميع هو شاغل للناس كافة - من الأب والأم إلى الرئيس، ومن قاعة الدراسة إلى الوزارة المختصة، ومن المزارع إلى الممول. وتأمين الاتصال الوافي هو وحده الكفيل بإشراك جميع هؤلاء المعنيين بوصفهم أطرافاً في عملية تحقيق أهداف دكار الستة. ومن ثم فإن الترويج لمكانة التعليم في مجال التنمية، ولأهداف التعليم للجميع بوصفها شرطاً لا غنى عنه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولحق كل إنسان في التعلم والتعليم، ستكون هي الركائز التي تقوم عليها استراتيجيات الاتصال. وتمثل البيانات والوقائع التي يقدمها "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" مورداً رئيسياً يُعتمد عليه في تحديد شكل الرسائل الترويجية.	ستقوم الوكالات الراعية للتعليم للجميع، بالاستناد إلى خبرتها الواسعة النطاق، بوضع خطط إعلامية وترويجية لدعم التنفيذ الوطني لجميع أهداف التعليم للجميع الستة ولربطها بالأهداف الإنمائية الواسعة.	المجال الرئيسي ٣: الاتصال والترويج

التعليق	الهدف	مجال الدعم الرئيسي
تم الالتزام في إطار عمل داكار بإتاحة الموارد كلما كانت هناك خطط جديدة بالثقة. ومن خلال المعونة الثنائية، ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع وغير ذلك من المصادر تمت تعبئة موارد إضافية والحصول على تعهدات بتقديم المزيد منها؛ ويوفر القطاع الخاص في بعض السياقات تشكيلة من الإسهامات. بيد أنه لا تزال هناك فجوات خطيرة في مجال التمويل قد تحول دون تحقيق كل أهداف التعليم للجميع، وتظل الجهود المبذولة لتعبئة الموارد اللازمة بالغة الأهمية.	ستواصل الوكالات الراعية للتعليم للجميع حث الحكومات على تخصيص ٦٪ على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للتعليم، بما في ذلك التعليم الأساسي، وتعمل على كسب الجهات المانحة لكي يتسنى بحلول عام ٢٠١٠ توجيه نسبة متزايدة بشكل ملحوظ من المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية التي تم التعهد بها إلى التعليم الأساسي. ^(٤)	المجال الرئيسي ٤ : تعبئة الموارد
تم تقدير التمويل الخارجي المطلوب لتحقيق الهدف ٢ للتعليم للجميع (التعليم الابتدائي، مع مراعاة التكافؤ بين الجنسين بموجب الهدف ٥) بمبلغ ٧ مليارات دولار في السنة ^(٥) . وتقدر التكاليف الإجمالية لتحقيق هدف محو أمية الكبار بمبلغ ٢,٥ مليار دولار في السنة. وليس هناك تقدير يذكر لتكاليف تحقيق الأهداف الأخرى. ولهذا، فإن تنقيح هذه التقديرات سيساعد على تعبئة الموارد لكل عنصر من عناصر جدول أعمال التعليم للجميع، ولجدول الأعمال في مجمله.	ستجرى بحوث إضافية لتحديد حجم العجز في تمويل التعليم للجميع مع التركيز على القيام بانتظام بعمليات الرصد وإعادة التقييم للمساعدة على تقدير تكاليف خطط قطاعات التعليم الوطنية فضلاً عن تقدير الاحتياجات العالمية.	
في إطار السعي إلى الحصول على دعم خارجي أكبر للتعليم للجميع سيضطلع البنك الدولي بدور رئيسي في توجيه الموارد وتيسير أشكال تمويل أخرى معظمها ثنائية. وتوفر مبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع تمويلاً أولاً وموارد لبناء القدرات لعدد من البلدان المختارة، ومن المتوقع أن يتسع نطاق هذه المبادرة ليشمل بلداناً أخرى. ومن المفترض أن تساعد أموال المسار السريع على اجتذاب تمويل أكبر حجماً وأطول أجلاً ويمكن الاطمئنان إلى وروده بقدر أكبر.	ستعمل الوكالات الراعية للتعليم للجميع على زيادة تحويل الموارد إلى التعليم للجميع من خلال آليات التمويل القائمة والتجديدية. وسيشتمل ذلك على ضمان أن تصبح مبادرة المسار السريع، قبل نهاية عام ٢٠٠٨، قناة لتقديم المساعدة المالية لستين بلداً على الأقل، إلى جانب توضيح الروابط القائمة بين أموال مبادرة المسار السريع والدعم الثنائي المقدم على نطاق أوسع.	

(٤) بلغت المعونة الإنمائية الرسمية الثنائية نحو ٢٪ من إجمالي المعونة الثنائية في عام ٢٠٠٣ (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٦، ص ١٠٨-١٠٩).

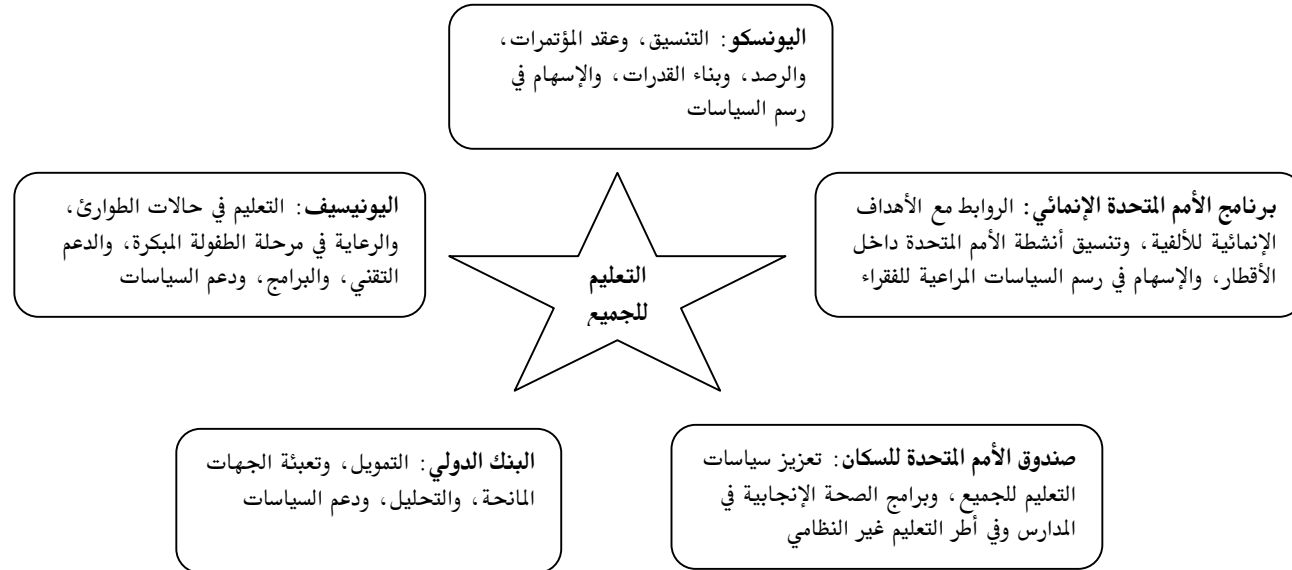
(٥) اليونسكو. ٢٠٠٥. *القرائية من أجل الحياة*. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. باريس: اليونسكو. يقارن هذا الرقم بمبلغ ١,١٦ مليار دولار أمريكي الذي يمثل المعونة الثنائية التي قدمت للتعليم الأساسي في عام ٢٠٠٣.

التعليق	الهدف	مجال الدعم الرئيسي
لا تشمل التقديرات الراهنة لاحتياجات تمويل التعليم لجميع الأهداف الستة جميعها، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار بصورة شاملة العلاقات بين تكاليف برنامج عمل التعليم للجميع وتكاليف تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، أو تكاليف تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة بصورة أعم. وسيحدد التمويل المطلوب لإنجاز الأهداف الستة كلها في إطار العمليات الأوسع نطاقاً لتمويل التنمية.	ستعمل الوكالات الراعية للتعليم للجميع على حشد التأييد لاجتذاب مساعدات مالية خارجية جديدة ومتزايدة من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع ومحو أمية الكبار، والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرامج تعليم مهارات الحياة والبرامج المهنية للشباب؛ وسيجري استقصاء إمكانيات التمويل من خلال مبادرة المسار السريع والقنوات الثنائية وغيرها من القنوات.	
سيجري الاعتماد على الخبرات والدروس المستفادة من الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في وضع إطار واضح لرسم السياسات.	ستتعاون الوكالات الراعية للتعليم للجميع مع الحكومات لوضع سياسات تُيسر إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص لدعم التعليم للجميع في البلدان التي تكون هذه الشراكات فيها ضعيفة في الوقت الراهن.	
مع التعهد بتقديم مزيد من الأموال للمعونة الإنمائية في كل أنحاء العالم، من الضروري أن تُستخدم هذه المعونة بفعالية، وأن تظهر فعاليتها للعيان. وستتجلى فعالية المعونة في النتائج الملموسة والمرئية التي تحققها في مجال تحسين الفرص التعليمية والتأثير الذي يحدثه تحسّن نتائج التعلم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستتجلى كذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات التي تقع على عاتق المنتفعين بالمعونة، ومن خلال تحسين القدرة الاستيعابية وتزايد فعالية استخدام الأموال.	سيتمسنى للوكالات الراعية للتعليم للجميع، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعزيز فعالية المعونة على المستوى القطري من خلال ما يلي: (١) ضمان مشاركة قطاع التربية مشاركة كاملة في تنفيذ إعلان باريس؛ و (٢) استخدام مبادرة المسار السريع كأداة قطاعية لعمليات تنفيذ إعلان باريس على الصعيد القطري. وسيضطلع البنك الدولي بدور مركزي في هذه الجهود.	المجال الرئيسي ٥: الاستخدام الفعال للمعونة المقدمة في مجال التعليم للجميع
يجري رصد أنشطة التعليم للجميع في الوقت الحالي من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الذي يصدر سنوياً والذي يعده فريق مستقل يعمل في اليونسكو. ويمثل هذا التقرير أفضل مصدر يُعتد به في إبراد الوقائع التي تبيّن التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع، ومن المفروض أن تتجلى في التقرير الجهود الجماعية التي تبذلها الجهات الشريكة في التعليم للجميع التي تقدم إسهامات وتوفر معلومات بناء على طلب فريق التقرير. وسيجري أيضاً رصد وتقييم تنفيذ خطة العمل هذه. وبالإضافة إلى التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، هناك فريق العمل المعنى بالتعليم للجميع الذي يجتمع في إطاره عدد	بالتعاون مع الوكالات الراعية للتعليم للجميع وسائر الشركاء الدوليين والحكومات الوطنية، ستتولى اليونسكو تنسيق عمليات استعراض مدى التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على المستوى الوطني، بغية إعداد خلاصات جامعة إقليمية تواكب الاستعراض العالمي المقدم في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، باعتبار ذلك جزءاً من عملية استعراض وبحث أطول أجلاً يستفاد منها في تحديد الأولويات الوطنية.	المجال الرئيسي ٦: الرصد والتقييم

التعليق	الهدف	مجال الدعم الرئيسي
كبير من الشركاء والبلدان في كل عام لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة المسائل التقنية والاستراتيجية المتعلقة بالتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التعليم للجميع. وهناك على الأخص الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع الذي يضم عدداً كبيراً من البلدان والوكالات، والذي يجتمع سنوياً لاستعراض أوجه التقدم الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ولاتخاذ قرارات هامة بشأن التدابير اللازمة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.		

ملاحظة: يرد مزيد من التفاصيل عن هذه المجالات الرئيسية في الوثيقة السادسة لخطة العمل العالمية للتعليم للجميع.

الوكالات الراعية للتعليم للجميع : مجالات واسعة لدعم التعليم للجميع



من الإطار الدولي إلى العمل الوطني: المبادئ التوجيهية والآليات التنفيذية

١٩- ساحة العمل الرئيسية لبرنامج التعليم للجميع هي المستوى الوطني، حيث يتم تنفيذ الأنشطة ضمن سياق السياسة والخطة التعليمية لكل بلد. وتوفر خطة العمل هذه إطاراً متماسكاً لقيام الوكالات الدولية بعمل منسق ومتكامل لدعم التنفيذ على المستوى القطري. وبالنظر إلى الاحتياجات والاحتمالات غير المتناهية، فإن مجالات التركيز الاستراتيجي ترشد إلى كيفية تحديد الجهة التي يستهدفها الدعم. وقد اعتُبرت النقاشات الكثيرة التي جرت بشأن التعليم للجميع أن المجالات المتعلقة بدعم العمل الوطني تُعد مجالات أساسية لتعزيز وتنفيذ برنامج التعليم للجميع ضمن كافة السياقات.

٢٠- وفي السياق الوطني، يمكن أن الحديث عن عملية التعاون بعبارات محددة وعملية بقدر أكبر مما هو ممكن في وثيقة عالمية. والتعاون على المستوى الوطني في إطار خطة العمل العالمية يمكن، بل ينبغي، أن يتمحور حول غايات قابلة للقياس وأطر زمنية، بالاستناد إلى البيانات المحلية وقدرات الأطراف المعنية، ومع مراعاة الظروف الخاصة.

٢١- وسيقدم الدعم إلى البلدان في إطار خطة العمل العالمية للتعليم للجميع من خلال آليات متنوعة قائمة فعلاً بغية تنسيق المساعدة الخارجية في مجالي التعليم والتنمية. وتشمل هذه الآليات ما يلي:

- **أفرقة الأمم المتحدة القطرية:** تضم هذه الأفرقة كافة وكالات الأمم المتحدة الممثلة في بلد معين من أجل تنسيق وتوحيد دعمها. وباتت هذه الآلية تكتسب أهمية متزايدة بفضل عملية إصلاح الأمم المتحدة المؤدية إلى اعتماد البرمجة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في عدد متزايد من البلدان، كوسيلة لتوحيد جهودها وتقديم المزيد من الدعم للبلدان وإقامة شراكات ذات فعالية أكبر مع أطراف أخرى فاعلة في مجال التنمية. وقد أنيطت بمنسق الأمم المتحدة المقيم مهمة إدارة أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودعوتها إلى الاجتماع، وتقوم هذه الأفرقة، ضمن ما تقوم به، بتوفير منبر للحوار وإعداد التقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي ينبنى عليه. ويجوز لهذه الأفرقة أن يكون لها عدد من الأفرقة المواضيعية، بما في ذلك بشأن التعليم (وإن كانت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لم تسجل سوى تسعة بلدان). وتضم هذه الأفرقة، بوصفها منتدى مصمماً خصيصاً في إطار النظام المتعدد الأطراف، الوكالات الخمس الراحية للتعليم للجميع وتتميز بإمكانية جلب جهات أخرى متعددة الأطراف معنية بالتعليم للجميع إلى مائدة الحوار، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وبناء على ذلك، تمثل أفرقة الأمم المتحدة القطرية منتدى أساسياً لمواصلة إبقاء التعليم عموماً، والتعليم للجميع بصفة خاصة، مُدرجين على جدول الأعمال، ومن الضروري أن تتولى إحدى الوكالات الخمس الموجودة في البلد، ويمكن أن يتم ذلك بالتناوب، دور المناصر لقضية التعليم للجميع في هذا المحفل.

- **النهوج القطاعية في مجال التعليم:** يعمل الشركاء في مجال التنمية عن طريق هذه الآلية يداً بيد مع الحكومة على المستوى المحلي لاستعراض خطط وأولويات قطاع التعليم، كمنطلق لحشد الدعم من خلال ميزانية القطاع أو من خلال الميزانية العامة. ويوجد تنوع كبير في وجهات النظر

بشأن كيفية عمل هذه الآلية؛ ولكن يمكن القول بأنها توفر إطاراً لتنسيق الدعم لعملية التعليم للجميع، وإن كان نطاقها يتجاوز أهداف التعليم للجميع.

- **مبادرة المسار السريع:** بغية الموافقة على استحقاق بلد ما للمساعدة المقدمة في إطار هذه الآلية، وتقييم خطة العمل من أجل تحقيق أهداف الإطار التوجيهي، شكلت مبادرة المسار السريع أفرقة تضم المانحين داخل البلد المعني، وبعض ممثلي المجتمع المدني عموماً، بقيادة وكالة مانحة تختار لتقوم بمهام التنسيق. وعضوية هذه الأفرقة محدودة شأنها شأن تفويضها، إذ أنها تضم أساساً الوكالات المانحة – التي تقدم استنتاجاتها إلى الحكومة وإلى الأمانة الدولية لمبادرة المسار السريع – كما أنها تركز حصراً على التعليم الابتدائي. وتمثل هذه الأفرقة عاملاً أساسياً في دعم قسم من جدول أعمال التعليم للجميع وينبغي أن تُمثّل في محفل أوسع نطاقاً.

- **تنسيق الدعم:** يدعو إعلان باريس إلى إيجاد توافق أكبر بين الدعم المقدم من الجهات المانحة وأولويات الحكومات، وتنسيق الإجراءات والنهج التي تتبعها الجهات المانحة، وتأمين تبني المانحين والحكومات لأهداف التنمية وغاياتها. ولذا يدعى الشركاء الإنمائيون الخارجيون إلى الاجتماع بقيادة الحكومة لتدارس كيفية العمل من أجل تحقيق أهداف إعلان باريس. وعلى الرغم من أن هذه المناقشات تركز على كيفية تقديم المساعدة، فلا بد أن تطرح حتماً بعض المسائل المتعلقة بأولويات التنمية على المستوى الكلي. وقد تثار من ثم مسألة التعليم في مثل هذه المناقشات وإن كان من غير المحتمل أن تكون موضوعها الرئيسي. أما فيما يتعلق بالتعليم للجميع، فمن الأهمية بمكان أن يظل مسألة مطروحة على النحو الملائم في الاجتماعات والمناقشات المتعلقة بتنسيق المعونة، وأن تجد تلك المناقشات والمبادئ صداها في محافل أخرى تركز بصفة خاصة على التعليم للجميع.

- **استجابة قطاع التعليم لحالات الطوارئ الإنسانية بتطبيق نهج العمل في مجموعات:** استحدث نهج العمل في مجموعات للء الثغرات في صفوف الشركاء العاملين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية ولتعزيز استجابتهم للأزمات الإنسانية. وقد وافق فريق العمل التابع للجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على تطبيق نهج العمل في مجموعات على قطاع التعليم. وستقوم اليونيسيف، بالتعاون الوثيق مع منظمة إنقاذ الطفولة، بدور الميسر لعملية إنمائية تنظم في أوائل عام ٢٠٠٧ وتشارك فيها الأطراف المعنية الرئيسية في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ نهج العمل في المجموعات على المستويين العالمي والقطري.

- **عمليات التخطيط القطاعية الشاملة:** وهي عمليات تتلقى البلدان من خلالها دعم الشركاء (بصورة مشتركة في الغالب) لتعزيز خططها التربوية الوطنية بحيث تتناول أهداف التعليم الستة من كافة جوانبها وتستفيد من الاتصالات والروابط القائمة مع القطاعات الأخرى من أجل العمل على نحو أفضل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل استلهام وظائف منتديات التعليم للجميع، التي اقترحت في داكار ولكنها لم تنشأ إلا فيما ندر، تستهل الحكومات عملية التخطيط القطاعية الشاملة بمشاركة جميع الأطراف المعنية بالتعليم للجميع بما في ذلك الشركاء

الوطنيون والخارجيون (وهؤلاء الشركاء الخارجيون هم بصفة رئيسية الوكالات المتعددة الأطراف وهيئات التمويل الثنائي) والمجتمع المدني (أي، على سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم، ومنظمات المعلمين، ورابطات الآباء والمعلمين أو رابطات آباء التلاميذ، وجماعات المجتمع المحلي). ونظراً لاتساع نطاق مهمة هذه الآلية والمشاركة الشاملة فيها، فإنها تُعد على الأرجح المحفل الأفضل لتناول مسألة التعليم للجميع على وجه الخصوص ولضمان تنسيق أفضل للجهود وتوفير دعم أقوى للقيادات الوطنية.

٢٢- وتستدعي هشاشة الدولة في أوضاع ما بعد النزاع اتخاذ تدابير خاصة لأنه من غير المحتمل أن تكون لديها بالفعل آليات يستعان بها في تنسيق الدعم المقدم لبرنامج التعليم للجميع. والوكالات التي تعمل في هذه الظروف تنخرط في عملية مشتركة تتعلم فيها من خلال الممارسة ومن خلال استنباط أفضل الممارسات لمواجهة الأوضاع الصعبة. وأهم المبادرات المنفذة حالياً في هذا الصدد مبادرات تشارك فيها بعض الوكالات الراحية للتعليم للجميع (وبالأخص اليونيسكو واليونيسيف والبنك الدولي) وهي تُسهم في بناء المعارف بشأن هذه المسائل من خلال أعمال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع.

٢٣- ونظراً لأن هذه الآليات لا تخدم جميعها نفس الغرض، ولأنه يحتمل أن يوجد عدد منها في بلد واحد، فإن تنسيق الدعم في مجال التعليم للجميع يمكن أن يتم من خلال عدد من التجمعات. وللوقوف على أفضل أطر العمل ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مهمتان:

- الحاجة إلى آلية جامعة، ترأسها الحكومة، وتضم جميع الأطراف المعنية من الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة/الممولة والهيئات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص. وسيخدم ذلك الأغراض التي كانت مخصصة أصلاً لمنتديات التعليم للجميع والتي أصبحت الآن ممثلة على نحو أفضل في عمليات التخطيط القطاعي الشامل.
- الحاجة إلى منتدى يخصص للتفاوض بشأن تنسيق المعونة فيما بين الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك الشركاء من المجتمع المدني الدولي عند الاقتضاء. ويمكن أن يكون هذا المنتدى فريقاً استشارياً أو فريق عمل معنياً بالتربية؛ ويوفر فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة، أو أحد أفرقتة الفرعية، منتدى آخر مخصصاً للجهات المتعددة الأطراف تحديداً مع تركيزه على التعليم للجميع (أو على التعليم بالمعنى الأوسع). وستقرر الديناميات المحلية والعلاقات والظروف ما هو المنتدى الأكثر ملاءمة. أما فيما يتعلق بتحسين الدعم الخارجي، فمن الضروري أن تقوم الوكالات التي تقدم هذا الدعم بالترويج لجدول أعمال التعليم للجميع، ومن المناسب أن تتولى الوكالات الراحية لعملية التعليم للجميع بالتناوب هذه المهمة الأساسية في البلد المعني.

٢٤- وفي إطار هذه العمليات والآليات، سيستند العمل إلى اتفاق بشأن الأدوار والمسؤوليات - انظر الوثيقة السابعة لخطة العمل العالمية للاطلاع على تصور لكيفية تنظيم ذلك.

استخدام خطة العمل العالمية: التنسيق على الصعيدين العالمي والوطني

